ماذا بعد اتفاقية التجارة الحرة بين بريطانيا والخليج؟

تسهيل وصول المستهلك البحريني إلى مجموعة من المنتجات البريطانية الشهيرة بجودة أعلى وكلفة أقل

صادرات غذائية بقيمة 32 مليون جنيه سنويا.. وتسهيلات واسعة للأعمال والخدمات

تقرير: علي عبدالخالق

في خطوة تاريخية تعزز العلاقات الاقتصادية بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، تم توقيع البيان المشترك لاختتام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة.

«أخبار الخليج» سلطت الضوء على المكاسب المباشرة التي ستحققها البحرين في مجالات التجارة والخدمات والاستثمار والتنقل المهني، ضمن اتفاق يُعد الأول من نوعه بين دول مجلس التعاون وإحدى دول مجموعة السبع.

ووفقًا للبيانات البريطانية، فقد بلغ حجم التجارة في السلع والخدمات بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة حوالي 1.3 مليار جنيه استرليني، ومن المنتظر أن ترفع هذه الاتفاقية حجم التبادل التجاري مع دول الخليج ككل بنسبة 20%.

وتبلغ قيمة صادرات الأغذية والمشروبات البريطانية إلى البحرين نحو 32 مليون جنيه إسترليني سنويًا، ومن المتوقع أن يسهم الاتفاق في تسهيل وصول المستهلك البحريني إلى مجموعة من المنتجات البريطانية الشهيرة بجودة أعلى وكلفة أقل، من بينها السلمون المدخن، وجبن الشيدر، والشوكولاتة، بعد إزالة الحواجز التجارية وتخفيض الرسوم.

ولا تقتصر فوائد الاتفاق على قطاع السلع فقط، إذ يشمل أيضًا مكاسب مهمة لقطاع الخدمات والأعمال في البحرين، من خلال تثبيت الأطر التنظيمية والقواعد المتعلقة بممارسة الأعمال بين الجانبين، بما يوفر وضوحًا واستقرارًا أكبر للشركات والمستثمرين.

○ السفير البريطاني.

○ جورج الحداري.

○ جاسم الموسوي.

خبراء: تخفيض الرسوم الجمركية ينعكس بصورة مباشرة على تقليل كلفة الاستيراد وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد

كما يتضمن الاتفاق التزامات غير مسبوقة تتعلق بحرية تدفق البيانات المالية، في خطوة من شأنها دعم توسع شركات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية وشركات التأمين البحرينية نحو السوق البريطانية، وفتح فرص جديدة للنمو والاستثمار.

وفي جانب التنقل المهني، ينص الاتفاق على وضع أطر للاعتراف بالمؤهلات المهنية، ما يسهّل انتقال وممارسة المهن عبر الحدود، ويشمل ذلك المهندسين والمحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب الكفاءات والخبرات.

كذلك، سيتضمن الاتفاق إجراءات أكثر سلاسة لإصدار التأشيرات، إلى جانب أطول التزامات خاصة بفترات إقامة رجال الأعمال التي يوافق عليها مجلس التعاون الخليجي حتى الآن، الأمر الذي يعزز حركة المهنيين ورجال الأعمال بين البحرين والمملكة المتحدة.

وفي هذا الصدد، أكد أليستر لونغ السفير البريطاني لدى البحرين أن نجاح المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون في استكمال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة يمثل محطة تاريخية جديدة في العلاقات البحرينية البريطانية.

وأضاف أن الاتفاق يبني على عقود من التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والدفاع والثقافة، ويرتقي بالشراكة إلى مستوى جديد، مشيرًا إلى أن العلاقات الاقتصادية الحالية تشمل قطاعات ذات أولوية مثل الخدمات المالية والمهنية، والتقنيات المتقدمة، والطاقة النظيفة، والرعاية الصحية، والتعليم والثقافة.

وأوضح أن الاتفاق سيفتح فرصًا إضافية تدعم توجهات دول الخليج نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز نمو قطاعات رئيسية، بما يعود بالفائدة على شعوب دول المجلس والمملكة المتحدة على حد سواء.

وفي السياق ذاته، قال جورج الحداري الرئيس التنفيذي لمجموعة HSBC: «تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بكونها منطقة ذات أهمية متزايدة من الناحية الاستراتيجية ولفرص النمو الهامة فيها على المدى الطويل، كما أنها منطقة يتمتع فيها HSBC بتاريخ طويل وإرث عميق.

وأضاف الحداري، تُعتبر المملكة المتحدة إحدى أسواقنا الرئيسية ولدينا حضور واسع في كافة الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وبفضل وجودنا في هذه المنطقة، نستطيع التعرف بشكل مباشر على الفرص التي سوف تنتج عن هذا الاتفاق ونحن على أتم الاستعداد للمساعدة في تعميق الروابط الاقتصادية ودعم شركات الأعمال والمؤسسات على بناء الشراكات والاستثمار وتحقيق المزيد من النمو».

ولفت أن هذا الاتفاق يعكس توجهًا جديدًا نحو توسيع التعاون الاقتصادي بين الجانبين، مع توقعات بأن يفتح آفاقًا أوسع أمام الاستثمارات والتجارة والخدمات، ويمنح الشركات الخليجية والبريطانية فرصًا أكبر للنمو والتوسع خلال المرحلة المقبلة.

وأكد جاسم محمد الموسوي، رجل أعمال، ورئيس مجموعة الفاتح ووكلاء شركة المكتب العربي للشحن في لندن، أن اتفاقية التجارة الحرة المرتقبة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تمثل خطوة استراتيجية وإنجازًا اقتصاديًا مهمًا من شأنه تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وفتح آفاق أوسع أمام القطاع الخاص البحريني والخليجي.

وأوضح الموسوي أن الاتفاقية تأتي في توقيت بالغ الأهمية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد والتجارة الدولية، مشيرًا إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها مملكة البحرين، تمتلك بنية تحتية متطورة وموقعًا استراتيجيًا يؤهلها للاستفادة بصورة كبيرة من الاتفاقية، خصوصًا في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والتجارة وإعادة التصدير.

وأشار إلى أن العلاقات بين البحرين والمملكة المتحدة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تستند إلى تاريخ طويل من التعاون والترابط الوثيق بين البلدين، بما يشمل المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والتجارية، الأمر الذي يهيئ أرضية قوية لتعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف أن هناك حركة استيراد مستمرة ومتنامية من المملكة المتحدة إلى البحرين ودول الخليج تشمل العديد من القطاعات الحيوية، من بينها الشحنات الموسمية، والمواد الدوائية، والشحنات الشخصية والتجارية، فضلًا عن المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية واحتياجات الأسواق المختلفة، مؤكدًا أن هذه التدفقات التجارية القائمة تعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وهو ما يجعل الاتفاقية عاملًا مهمًا في رفع حجم التبادل التجاري وتسريع نمو الأعمال.

وبيّن أن أي تخفيض في الرسوم الجمركية أو تسهيل للإجراءات التجارية سينعكس بصورة مباشرة على تقليل تكلفة الاستيراد وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتوفير خيارات أوسع للقطاع الخاص، بما سيحفز رجال الأعمال على التوسع في استثماراتهم وزيادة حجم أعمالهم التجارية، إضافة إلى خلق فرص جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد الموسوي أنه بصفتهم وكلاء شركة المكتب العربي للشحن في لندن، فإنهم يعتبرون الاتفاقية إنجازًا اقتصاديًا كبيرًا سيسهم في تعزيز انسيابية حركة الشحن والتبادل التجاري بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، موضحًا أن القطاع اللوجستي سيكون من أبرز المستفيدين من هذه الخطوة، خاصة مع زيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بالنقل والتخزين والتوزيع.

وختم تصريحه مؤكدا أن القطاع الخاص البحريني يتطلع إلى سرعة استكمال وتنفيذ الاتفاقية لما ستحمله من آثار إيجابية على الاقتصاد، وتعزيز تنافسية الأسواق الخليجية، وترسيخ شراكات اقتصادية أكثر استدامة بين المملكة المتحدة ودول الخليج.

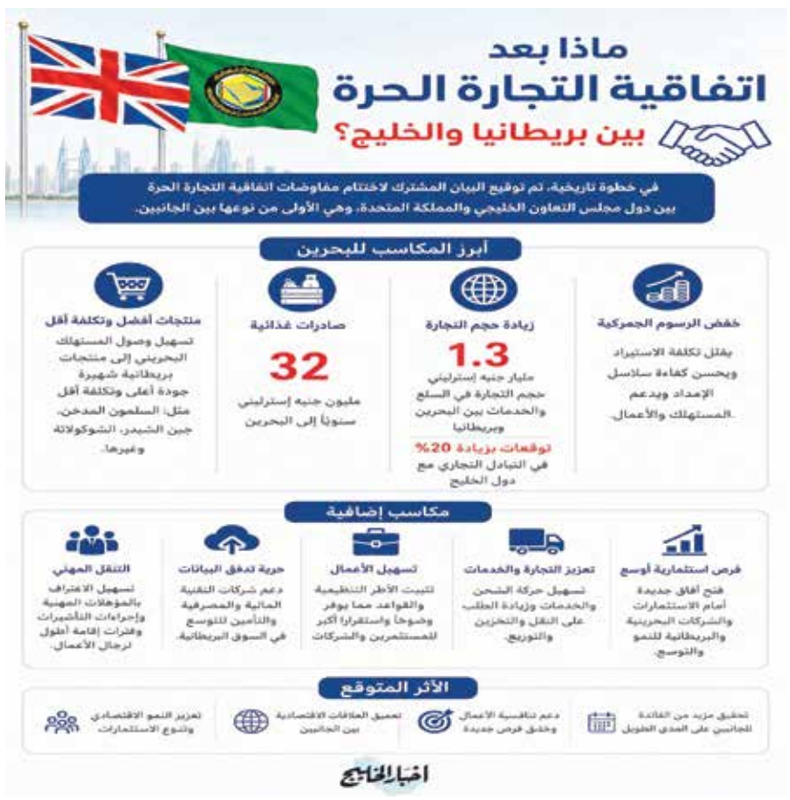

وزير الصناعة والتجارة: 600 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين البحرين والمملكة المتحدة

○ وزير الصناعة والتجارة.

أكد وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو أن حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة بلغ نحو 600 مليون دولار خلال عام 2025، مشددًا على أن اتفاقية التجارة الحرة المرتقبة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة تمثل محطة مهمة لتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية، ودفعة جديدة لمسار العلاقات الخليجية البريطانية.

وأوضح فخرو أن الاتفاقية تعكس حرص الجانبين على تطوير التعاون التجاري والاستثماري وفتح آفاق أوسع للشراكات الاقتصادية، بما يسهم في تسهيل حركة السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة، ويدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول المجلس.

وأشار في تصريحه لمركز الأخبار بتلفزيون البحرين، إلى أن الاتفاقية من المتوقع أن تعزز حجم التبادل التجاري والاستثماري، وتوفر فرصًا جديدة أمام القطاع الخاص في مملكة البحرين، إلى جانب دعم جهود التنوع الاقتصادي واستقطاب المزيد من الاستثمارات.

وأكد أن توقيت الاتفاقية يحمل أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، مبينًا أنها ستسهم في تعزيز استقرار سلاسل الإمداد وتسهيل حركة التجارة بين الجانبين، فضلًا عن توفير بيئة أكثر مرونة وانفتاحًا أمام المستثمرين، مشيرًا إلى أن الاتفاقية تعكس التزام الجانبين ببناء شراكة اقتصادية طويلة الأمد قائمة على المصالح المشتركة والتعاون المستدام.

عقارات السيف تحصد جائزة أفضل مركز ترفيهي عائلي عن «بيبله» ضمن جوائز «مينالاك» لعام 2026

○ أحمد يوسف.

حصدت شركة عقارات السيف جائزة أفضل مركز ترفيهي عائلي عن مركز «بيبله» ضمن جوائز مجلس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للترفيه والجذب السياحي (مينالاك) لعام 2026، والتي تم إعلانها خلال الحفل الذي أقيم في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 20 مايو الجاري، بحضور نخبة من قادة وخبراء صناعة الترفيه والجذب السياحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويُترجم هذا التتويج التميز الذي حققته شركة عقارات السيف في تطوير وإدارة الوجهات والمرافق الترفيهية، ويُجسد ما يقدمه مركز «بيبله» الترفيهي من تجربة ترفيهية متكاملة تجمع بين الابتكار والتصميم العصري والألعاب التفاعلية المستوحاة من التراث البحريني. كما يعكس هذا النجاح المكانة المتقدمة التي باتت تحتلها شركة عقارات السيف في قطاع الترفيه، من خلال رؤيتها الهادفة إلى تطوير مشاريع نوعية مبتكرة تتميز بجودة التجربة والتصاميم العصرية، بما يواكب التطورات المتسارعة في صناعة الترفيه والجذب السياحي، ويعزز من جاذبية الوجهات التي تديرها الشركة.

ويُعتبر مجلس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للترفيه والجذب السياحي «مينالاك» من أبرز الجهات الإقليمية المعنية بقطاع الترفيه والجذب السياحي في المنطقة، حيث يضطلع بدور محوري في دعم نمو الصناعة عبر تعزيز التعاون بين المشغلين والمطورين والخبراء، إلى جانب ترسيخ أفضل الممارسات العالمية في مجالات التشغيل والسلامة والابتكار. وبهذه المناسبة، صرح أحمد يوسف الرئيس التنفيذي لشركة عقارات السيف، قائلاً: «نفخر بهذه الجائزة من مجلس «مينالاك»، ونعتبرها انعكاساً لجهود فريق العمل وحرصنا المستمر على تقديم تجارب ترفيهية استثنائية ومبتكرة لزوار مشاريعنا. كما يمثل هذا الإنجاز دافعاً لمواصلة تطوير مرافقنا وتعزيز جودة الخدمات والتجارب التي نقدمها بما يواكب تطلعات الزوار والمعايير العالمية المتقدمة في هذا القطاع».

وأضاف: «يشهد قطاع الترفيه في المنطقة نمواً متسارعاً وتحولات كبيرة، ونحن في عقارات السيف نحرص على أن نكون جزءاً فاعلاً من هذا التطور من خلال الاستثمار في المشاريع النوعية وتبني الأفكار الإبداعية التي تسهم في إثراء تجربة الزوار وتعزيز مكانة البحرين كوجهة ترفيهية متميزة على مستوى المنطقة». الجدير بالذكر أن جوائز «مينالاك» تعتبر من أبرز الجوائز المتخصصة في قطاع الترفيه والجذب السياحي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تحتفي سنوياً بالمشاريع والشركات والجهات التي تقدم إسهامات متميزة في تطوير هذه الصناعة ودفعها نحو مزيد من النمو والابتكار.

4 شركات تتنافس على مناقصة لاستشارات تحديث الخطة الوطنية للصرف الصحي

كتبت: نوال عباس

فتح مجلس المناقصات والمزايدات، الجهة التنظيمية المستقلة المكلفة بالإشراف على ممارسات المناقصات والمزايدات الحكومية، أمس مظاريف 4 مناقصات لجهات حكومية متصرفة.

وتنافست 4 شركات على مناقصة طرحتها وزارة الأشغال للقيام بالخدمات الاستشارية لتحديث الخطة الوطنية للصرف الصحي 2025.

وتقدمت شركة p2m middle east بأعلى العطاءات بقيمة تبلغ مليونا و740 ألفا و100 دينار، بينما تقدمت شركة Egis Internation-al بأقل العطاءات بقيمة تبلغ 442 ألفا و461 دينارا و800 فلس.

وتعتزم وزارة الأشغال تعيين شركة استشارات مؤهلة لتحديث الخطة الوطنية للصرف الصحي لتقييم الوضع الحالي للشبكة وتطوير نموذج هيدروليكي بالإضافة إلى دراسة احتياجات المياه المعالجة وسبل استغلال الكميات التي يتم إنتاجها، وإعداد التقارير الفنية مع التوصيات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الوطنية. بينما تنافست 7 شركات على مناقصة طرحتها وزارة الأشغال للقيام بأعمال الصيانة الشاملة والصباغة لمبنى المجلس الأعلى للقضاء، المنطقة الدبلوماسية.

وتقدمت شركة JAHECON بأعلى العطاءات بقيمة تبلغ مليونا و904 آلاف و442 دينارا، بينما تقدمت شركة انترلوك لمقاولات الصيانة بأقل العطاءات بقيمة تبلغ مليونا و494 ألفا و848 دينارا. ويتضمن هذا المشروع تجديدا شاملا لمبنى المجلس الأعلى للقضاء يهدف إلى رفع كفاءة المبنى وتحسين سلامة مستخدميه ومظهره العام، ويغطي ثلاثة مجالات رئيسية: الأعمال المدنية والإنشائية التي تشمل صيانة خارجية وداخلية شاملة (كإصلاح التصدعات، معالجة القبو، تجديد الغرف والأسقف والأرضيات ودورات المياه، واستبدال النوافذ)، والأعمال الميكانيكية التي تركز على الصيانة الشاملة لوحدات التكييف وشبكات المياه والصرف والمصاعد لتعزيز السلامة، بالإضافة إلى الأعمال الكهربائية التي تتضمن استبدال اللوحات الرئيسية والإنارة الداخلية والخارجية وتحديث المولد ونظام إنذار الحريق.

وتنافست شركتان على مناقصة طرحتها وزارة الأشغال لإنشاء نادي التضامن الرياضي – المخطط العام والتصميم المبدئي وخدمات الاستشارات الهندسية لما قبل التعاقد، وتقدمت شركة مكتب ضياء توفيقي للاستشارات الهندسية بأعلى العطاءات بقيمة تبلغ 201 ألف و585 دينارا، بينما تقدت شركة مكتب ميلية الهندسي بأقل العطاءات بقيمة تبلغ 172 ألفا و700 دينار.

يشتمل المشروع على إنشاء نادي التضامن الرياضي بحيث يشمل صالة رياضية متعددة الأغراض، مبنى إداريا، صالة لياقة بدنية، ملعبين لكرة القدم بالإضافة إلى المرافق الأخرى والأعمال الخارجية ذات العلاقة. يقع موقع المشروع في دمستان.